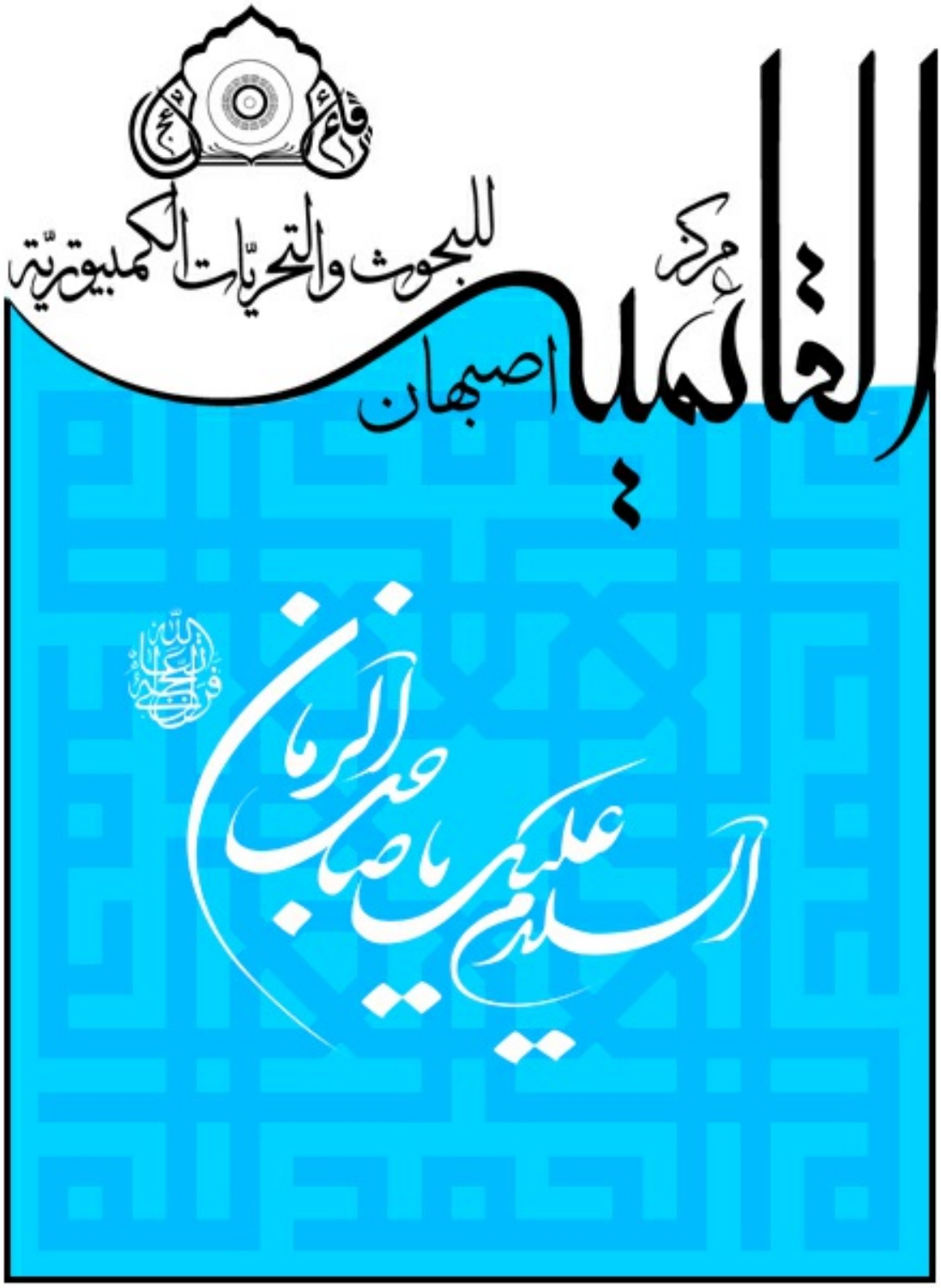

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

تعليقه

سبيل النجاة

السيد قاسم علي احمدي

بسم الله الرحمن الرحیم

تعليقه علي كتاب سبيل النجاه

كاتب:

قاسم علي احمدي

نشرت في الطباعة:

مولف

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس 5

تعليقه علي كتاب سبيل النجاه 8

اشارة 8

اشارة 8

قال المصنّف في ص22: 9

قال المصنّف في ص 23: 10

قال المصنّف في ص 24: 13

قال المصنّف في ص 28: 14

قال المصنّف ص 29: 16

قال المصنّف في ص 29: 18

قال المصنّف في ص 30: 19

قال المصنّف في ص 30: 20

قال المصنّف في ص30: 21

قال المصنّف في ص 31: 22

قال المصنّف في ص 31: 24

قال المصنّف في ص 31: 25

قال المصنّف في ص33: 26

قال المصنّف في ص33: 26

قال المصنّف في ص33: 26

قال المصنّف في ص34: 29

قال المصنّف في ص34: 29

قال المصنّف في ص 36: 29

قال المصنّف في ص 38: 30

قال المصنّف في ص41: 32
قال المصنّف في ص43: 32
قال المصنّف في ص44: 33
قال المصنّف في ص45: 33
قال المصنّف في ص45: 34
قال المصنّف في ص46: 35
قال المصنّف في ص 144 «بحث 35
قال المصنّف في ص324 «بحث المعاد»: 36
قال المصنّف في ص324 «بحث المعاد»: 37
قال المصنّف في ص 325 «بحث المعاد»: 37
«تبصرة» 38
قال المصنّف في ص326 «بحث المعاد»: 40
قال المصنّف في ص326 «بحث المعاد»: 40
قال المصنّف في ص328 «بحث المعاد»: 41
قال المصنّف في تعليقة الكتاب في ص337 «بحث المعاد»: 42
قال المصنّف في ص339 في «بحث إثبات المعاد الجسماني»: 42
قال المصنّف في ص357 «بحث المعاد»: 43
قال المصنّف في ص362 «بحث المعاد»: 44
قال المصنّف في ص372 في «سؤال القبر»: 45
قال المصنّف في ص372 «بحث المعاد»: 47
قال المصنّف في ص410 «بحث المعاد»: 47
قال المصنّف في ص411 في «بحث المعاد فيما يسأل عنه يوم القيامة»: 48
قال المصنّف في ص417 «بحث المعاد في أصحاب الاعراف»: 48
قال المصنّف في ص421 «بحث المعاد في الجنة والنار»: 49
قال العلامة المجلسي رحمه الله في مرآة العقول: 50

قال المصنّف في ص444 «بحث المعاد في الخلود»: ---- 51

تعريف مركز ---- 53

تعليقه علي كتاب سبيل النجاه

اشارة

تعليقه علي كتاب سبيل النجاه

« كتاب سبيل النجاة الأصل في الكلم الطيّب »

السيّد قاسم علي احمدي

مشخصات كتاب: 45ص

موضوع: اعتقادات – امامت – غدير

ص: 1

اشارة

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين

و صلّي الله علي سيّدنا و نبيّنا محمّد وآله الطاهرين

و لعنة الله علي أعدائهم أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم ، اللّهمّ صلّ علي محمّد و آل محمّد و عجّل فرجهم .

أقول: كتاب «الكلم الطيّب» بمنزلة الترجمة لهذا الكتاب «أي سبيل النجاة» كما اعترف مؤلفه السيّد عبد الحسين الطِيّب الاصفهاني رحمه الله.(1)و قد سألني بعض الاخوان أن أُعَلّق و أُبيّن و أكتب له – مجملاً و عجالةً - بعض موارد الإشكال و النقد أو التوضيح علي هذا الكتاب فيلزم عليّ إجابته، فها أنا أشرع بحمدالله تعالي و توفيقه بنقد بعض مواضع الكتاب و التعليق عليه. و أسئل الله تعالي أن يجعله ذخراً لي في يوم لا ينفع مال و لا بنون.

قال المصنّف في ص22:

«و أنّ ما يصدر في العالم فمن اللّه، و أنّ الأسباب و الوسائط كلّها مقهورة تحت قدرته، حتّي في مثل أفعال العباد الصادرة عنهم باختيارهم.»

1- - سبيل النجاة: 320.

أقول: فللعباد الاختيار في الفعل و الترك و أنّه لا جبر و لا تفويض بل أمر بين الامرين، فالقول بأنّ العباد مجبورون في أفعالهم يستلزم الظلم و القول بأن لا مدخل لله تعالي مطلقاً في أفعال العباد كفر، بل لله تعالي مدخل بالهدايات و التوفيقات و تركها - المعبّر في عرف الشرع بالاضلال - و لا يصير العبد بتلك التوفيقات مجبوراً بالفعل و لا بتركها في الترك كما أفاده العلامة المجلسي رحمه الله في اعتقاداته. و علي هذا فإن كان مراد المؤلّف ما ذكرناه فهو المطلوب و إلا فإن أراد بعموم كلامه ما يشمل المعاصي و الذنوب فهو باطل و مستلزم للجبر.

قال المصنّف في ص 23:

«إنّ جميع المهيات الممكنة ظهورها بوجودها، و أنّه تعالي حقيقة الوجود، و بحت الوجود، و صرف الوجود، و الوجود نور، و المهية ظلمة، وإنّما يظهر بالنور الظلمة، فهو تعالي ظاهر بذاته مظهر لغيره، كما هو معني النور {اللّهُ نُورُ السَّماواتِ وَ الأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكاةٍ فِيها مِصْباحٌ الْمِصْباحُ فِي زُجاجَةٍ الزُّجاجَةُ كَأَنَّها كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ}»(1)

1- _ سورة النور: 35 .

أقول: القول بأنّ الذات الإلهيّة المقدّسة مساوية للوجود و انه لا يصدر منها إلا الوجود و أنّه صرف الوجود و أنّ بسيط الحقيقة كلّ الاشياء و.... واضح البطلان؛ فإنّ لفظة «الله» اسم علم للذات الإلهيّة المقدّسة المباينة لغيرها من الموجودات. و أما كلمة «الوجود» فهي لغةً و عرفاً تعني التحقّق و الثبوت، و عليه فلاربط بين لفظة الجلالة و بين كلمة «الوجود» فهما من المعاني المتخالفة مثل زيد و الشجاعة.

ببيان آخر: قد يراد من كلمة «الوجود» المعني الحرفي الرابط و الذي يرادفه في الفارسية (است) و قد يراد به المعني المصدري المتضمّن للنسبة إلي الفاعل و الذي يرادفه في الفارسية (بودن) و قد يراد به اسم المصدر الفاقد في نفس مفهمومه للنسبة إلي الفاعل و الذي يرادفه في الفارسية (هستي)، و هذه الاصطلاحات الثلاثة مستعملة في العرف و اللغة. و قد يراد بكلمة «الوجود» نفس الحقيقة العينيّة والذي يحكي عنها بهذا المفهوم العام. و يعبّر عنها في كلماتهم «بالحقيقة البسيطة النوريّة التي حيثيّة ذاتها حيثيّة الإباء عن العدم و منشئيّة الآثار» و يعبّر عنها أيضا في لسان القوم «بحقيقة الوجود» و هي التي اختلف في أصالتها و عدمها. فهذا المعني لكلمة «الوجود» مجرّد

اصطلاح مبنيّ علي الإدّعاء و فاسد بالأدلّة العقلية و النقلية و لا ربط له بكلمة «الوجود» عرفاً و لغةً و عقلاً.

و علي هـذا، فالقول بأنّ الله تعالي هو الوجود – مضافاً إلي ما ذُكر - إخبار عن حقيقـة ذاته تعالي و تعيين كنهه سـبحانه بحقيقـة الوجود التي هي حقيقة جميع الأشياء عندهم - بالرّشح و الفيضان أو التطوّر و التجلّي - و هو ممنوع عقلاً و شرعاً.

لا- يخفي أنّه فرق بين القول بـأنّه تعالي «موجود ثابت محقّق» كما في الأخبار، و بين القول بأنّه سـبحانه «وجود»؛ لأنّ الأوّل إخبار عن كونه تعالي شـيئاً حقيقاً لا موهوماً و لا باطلاً، بخلاف الثاني فإنّه إخبار عن معرفة كنهه و حقيقة ذاته سـبحانه و إن لـم يفهم حقيقةَ الوجود واعترف بعجزه عن درك حقيقة الوجود و قال «بأنّ كنهه لا يدرك»، إلا أن يراد من القول «بأنّه تعالي وجود» أنّه ثابت و متحقّق و موجود.

كما أنّ قول المصـنّف: «الوجود نور و الماهيّة ظلمة» مبتنٍ علي أصالة الوجود و اعتبارية الماهية، مع أنّ ما اسـتدلوا بها لأصالة الوجود كلّها مبتنية علي مقدمات غير مسلّمة أو مصادرة علي المطلوب. و المراد من الوجود عند

القائلين بأصالة الوجود ليس المعني الكلي الانتزاعي و المحمول علي الأشـياء و هو الذي يُعدّ من المعقولات الفلسـفيّة الثانية بل المقصود من الوجود هو نفس الحقيقـة العينيّـة و هو المعني الـذي جاء به ملاصدرا. فالقول بأصالة الوجود معناه: أنّه لا تحصّل للأشـياء حقيقةً و إنّما الثابت في الخارج وجودٌ محضٌ، فما نراه و نسـمّيه شـجراً و حجراً و انساناً و أرضاً و سماءً.... كلّه و هم و خيال علي هذا المبني؛ لأنّ الذي متحصّل في الخارج إنّما هو الوجود فقط و الوجود شيء واحد لا تمايز و لا تفاوت فيه.

و أمّا القائلون بأصالـة الماهيـة فمرادهم من الماهية هو: ما به الشـيء هو هو، لا القالب الذهني و لا الحدّ العقلي المنتزع من الأشـياء و إلا فالماهية بمعني القالب الذهني و الحدّ العقلي لا شكّ في اعتباريتها حتّي عند القائلين بأصالة الماهية.

قال المصنّف في ص 24:

«اسـتدلّ عليه (علي الله تعالي): تارةً بتقسيم الموجود إلي الواجب و الممكن، و كلّ ممكن لابدّ و أن ينتهي إلي الواجب، وإلاّ لزم الدور أو التسلسل، و كلاهما محال باطل. و اُخري بالتقسيم إلي القديم و الحادث، و أنّ كلّ حادث

يحتـاج في وجوده إلي محـدث حتّي ينتهي إلي القـديم، و إلاّ لـدار أو تسـلسل. و ثالثـة بدلالـة الآثار علي المؤثّر، كما نطقت به الكتاب و السنّة.»

أقول: إنّ طريق معرفته تعـالي بـإدراك العقـل هو الاسـتدلال عليه بآيـاته و آثاره و أفعاله تعالي. و البرهان الممكن إقامته علي إثبات الواجب تعالي هو البرهان الإنّي الـذي ينتقل فيه من المصـنوع إلي الصانع (و المعلول إلي العلة) لأنّا نسـتدلّ من المصـنوع الذي هو المعلول علي الصانع الذي هو العلّة بملاحظة الصـنع والإبداع و التكوين، و لا يمكن إقامة البرهان اللّمّي الذي ينتقل فيه من العلة إلي المعلول؛ إذ لا علّة له تعالي. و لا يخفي أنّ البرهانين المذكورين في المتن يرجعان إلي هذا البرهان.

قال المصنّف في ص 28:

«أنّه تعالي صـرف الوجود، و بحت الوجود، و لا ماهيـة له، أي: لا حـدّ له؛ لأنّ الماهية عبارة عن حدّ الوجود، و لا يعقل التعدّد في صـرف الوجود؛ لأنّ التعدّد إنّما هو في الماهيات، حيث يكون لكلّ منهما حدّ من الوجود لم يكن في

الآخر، فيلزم التركّب من الوجود و الماهية، فيلبس لباس الإمكان، و يحتاج في وجوده إلي موجد، و إلي بقاء وجوده، و إلي نفس وجوده».

أقول: قد قلنا فيما تقدّم أنّ اطلاق «الوجود» عليه تعالي و القول بأنّ ذاته سبحانه مساويةٌ للوجود، فاسدٌ من الأساس كما أنّ القول بأنّ الماهية عبارةٌ عن حدّ الوجود هو مبنيّ علي القول بأصالة الوجود و اعتبارية الماهية.

و المستفاد من الكتاب و السنة و العقل هو أنّه تعالي لا تُدرك ذاته و لا صفاته و مبائنٌ لمخلوقاته و منزّه عن الإدراك و التصوّر و التوهّم مع أنّ له تحقّق و ثبوت في الخارج، و ليست مباينته تعالي للأشياء من جهة الأمر الاعتباري «أي الماهية» ببيان أنّ الممكن زوج تركيبي له ماهية و وجود، و هو تعالي منزّه عن الماهية، و أمّا في حقيقة الوجود فهو متّحد مع سائر الأشياء.

و بعبارة أُخري: كان الله تعالي متعالياً عن ملاك المصنوعيّة و المخلوقيّة - و هو قابليّة الوجود و العدم و الزيادة و النقيصة و كونه ذا جزء و عدّ و مقدار و زمان و مكان - و ليس هو تعالي حقيقة الوجود التي تشترك فيها الممكنات أو مصداقاً لمفهوم يطلق علي الأُمور المشتركة في حقيقة الوجود.

فما ذكره الماتن رحمه الله من «أنّه تعالي صرف الوجود.... و لا يعقل التعدد في صرف الوجود؛ لأنّ التعدد إنّما هو في الماهيّات حيث يكون لكلّ منهما حدّ من الوجود لم يكن في الآخر» مبنيّ علي أساس غير صحيح و هو القول بأصالة الوجود و ثبوت الحقيقة البسيطة النّوريّة التي حيثية ذاتها حيثية الإباء عن العدم، و قد تقدّم بطلانه.

فبعد قيام الأدلّة القطعيّة الدالّة علي تنزّهه سبحانه عن كلّ ما يتّصف به المخلوقات من قبيل الزمان و المكان و الشبه و المثل و..... غيرها من الاوصاف التي تجري علي المخلوقات و قيام الأدلّة علي أنّه تعالي يكون ذاتاً متفرّداً متوحّداً منزّهاً عن كلّ ما سواه، لا وجه لما ذكره الماتن: «من أنّه لو لم يكن الله تعالي صرف الوجود يلزم تركّبه تعالي من الوجود و الماهية و تلبّسه بلباس الامكان».

قال المصنّف ص 29:

«أنّه تعالي ليس له الوحدة العدديّة؛ لأنّ الواحد بالعدد ممّا تقبل التعدّد فيه و قد ظهر أنّه من المستحيل. و منه ظهر أنّ قول النصاري أنّه تعالي ثالث ثلاثة(1)

1- _ إشارة إلي قوله تعالي: {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ} المائدة: 73.

كفر، لا من جهة الشرك فقط، بل من جهة فرض قابلية التعدّد، و إثبات الماهية له تعالي».

أقول: إنّ الذي ظهر من كلامه هو: «أنّ تعدّد صِرف الوجود مستحيل؛ لأنّه.....» و قد قلنا إنّ المبنا باطل و خلاف المعارف الأوّلية الدينيّة. نعم لا شكّ أنّ الواجب تعالي ليس مورداً للوحدة العدديّة حتّي نحتاج في نفي التعدّد إلي الدّليل؛ لأنّ الوحدة العدديّة لا تتطرّق إلا فيما أمكن له الثاني، و ما هو مورد للتعدّد ممّا هو داخل في جامع.

الله تعالي واحد بمعني أنّه لا يتطرّق فيه التعدّد و الكثرة و أنّه أحديّ المعني أي لا ينقسم لا عقلاً و لا وهماً و لا خارجاً، و لا يشارك مع المخلوقات في شيء و ليس له شبه في الأشياء، بل كلّ ما يمكن في الخلق يمتنع من صانعه و لا يجري عليه ما هو أجراه علي خلقه. كما عن مولانا الصادق عليه السلام: «لا يليق بالذي هو خالق كلّ شيء إلا أن يكون مبائناً لكلّ شيء متعالياً عن كلّ شيء سبحانه و تعالي» و عن أميرالمؤمنين عليه السلام: «من قَرَنه فقد ثنّاه و من ثنّاه فقد جزّأ و من جزّأ فقد جهله». و عنه عليه السلام: «من وصف الله فقد حدّه و من حدّه فقد عدّه و من عدّه فقد أبطل أزله»

و الحاصل، أنّ وحدته تعالي ليست من سنخ سائر الموجودات، فوحدتها عدديّة قابلة للتّكرّر و التكثّر بخلاف وحدته تعالي؛ فإنّها ليست من باب الأعـداد فهو لا يتثنّي و لا يمكن أن يكون له ثانٍ فلا شبيه له و لا نظير، فأيّ تسانخ بينه سـبحانه و بين سائر الموجودات بعد عدم إمكان الشبيه و المثيل له.

قال المصنّف في ص 29:

«و أمّا الواحد بمعني أنّه لا شبيه له و لا نظير، فهو كذلك؛ لأنّ صـرف الوجود لا شبيه له و لا نظير، بل كلّ موجود سواه مركّب من الوجود و الماهية، فليس شبيهاً له».

أقول: لا شك في أنّه تعالي لا شبيه له و لا نظير، ولكن الإخبار عن كنه ذاته تعالي بأنّه سـبحانه «وجودٌ أو حقيقـةُ الوجود أو صِرف الوجود أو كلّ الوجود» إخبار عن حقيقة ذاته و إن لم يفهم و لم يدرك حقيقة الوجود، و هو ممنوع عقلاً و شرعاً. كما أنّه تشبيه بالمخلوق و تنظير له ـ لو قلنا بأصالة الوجود و وحدته ـ و هو في الحقيقة إثباتٌ للمثل و الشبه له تعالي و هو المنفي بقوله سبحانه: «ليس كمثله شيء» و غير ذلك من الأدلّة النقليّة و العقليّة.

قال المصنّف في ص 30:

«أنّ ذاته المقدّسة كما عرفت صرف الوجود، و بحت الوجود، و لا ماهية له، و لا حدّ لوجوده، فوجوده تامّ فوق التمام، بحيث لا نهاية لوجوده، بل هو تعالي واجد لجميع مراتب الوجود»

أقول: هذا الكلام كله يبتني علي مباني فاسدة نذكر بعضها علي سبيل التنبيه و التذكّر: منها: أنّ الأصل الأصيل و المتحقّق في الخارج هو الوجود لا الأشياء الخارجيّة، و هو مردودٌ بأنّ مفهوم الوجود من المفاهيم العامّة الانتزاعيّه التي ينتزع فيها معني عام من اُمور متباينة من جهة واحدة و هو طرد العدم كمفاهيم الثبوت و الكون و الماهية و.... و لا يجب أن تكون المفاهيم العامة من الامور المتاصّلة بل تكون من المفاهيم العامة المنتزعة و المعقولات الثانية التي يكون العروض فيها في الذهن و الاتّصاف في الخارج.

منها: كون الوجود ذي مراتب أعلي مراتبها هو الواجب و المرتبة الضعيفة هو المخلوق و القول بذلك يستلزم توالي فاسده كثيره: الف) اشتراك الخالق و المخلوق في حقيقة الذات و السنخيّة بينهما.

ب) يلزم كون الحقيقة الواحدة واجبة الوجود في مرتبة عالية و ممكنة الوجود في مرتبة ضـعيفة، فالحقيقة الواحدة (أي الوجود الذي عندهم بسيط لا جزء له و لا جنس و لا فصل له فيرجع ما به الامتياز فيه إلي ما به الاشتراك) واجبةٌ و ممكنةٌ و هو اجتماع النقيضين.

ج) يلزم واجديته تعالي لجميع مراتب الوجود و إحاطته سـبحانه لذاته ولوجوده، لكلّ شيء و هذا يستلزم الشمول و الحواية و وحدة الوجود ... و غيرها من المفاسـد التي لا مجال لبيانها هنا و سـيأتي بعضـها في التعاليق الآتيـة. و لاحظ لوضوح ما ذكرناه، كتابنا «تنزيه المعبود في الردّ علي وحدة الوجود»

قال المصنّف في ص 30:

«إنّ العلم أمر وجودي، و مرتبـة من مراتب الوجود، و الجهل أمر عـدمي؛ لأنّه عبارة عن فقدان العلم ممّن شأنه وجدانه، فلو كان ذاته تعالي جاهلاً، لزم فقدان مرتبة من مراتب الوجود، فيصير محدوداً من حدّين: حدّ وجودي، و حدّ عدمي، و هو الجهل».

ص: 13

أقول: بما ذكرنا ه – في ما تقدّم و نذكره في التعاليق الآتية – يظهر الاشكال في المقام و نظائره.

قال المصنّف في ص30:

«و كالقدرة و الحياة و السمع و البصر و الإرادة و الإدراك، و مرجع الأربعة الأخيرة إلي العلم و..... من صفات الذات؛ لأنّ ضدّ جميعها أمر عدمي، و توجب فقدان مرتبة من مراتب الوجود من العجز و الموت، و عدم العلم بالمسموعات و المبصرات و المدركات و المصالح و..... و يكون جميعها حدود عدمية، تعالي اللّه عن ذلك علوّاً كبيراً. و من هذا البيان ظهر لك اُمور: الأوّل: أنّه لا نهاية لشيء من تلك الصفات؛ (اي العلم و الحياة و السمع و البصر و الارادة و الإدراك)؛ لأنّ الالتزام بنهاية شيء منها يوجب المحذور المذكور، و مساوق مع إنكارها رأساً في ذلك.

أقول: لا يخفي أنّ القول باحاطته تعالي ذاتاً لخلقه و اتّصافه سبحانه بلا نهاية، فاسد من أساسها؛ لأنّ القول بالاحاطة الذاتية لخلقه يستلزم الحواية و

الشمول. و توصيفه سبحانه بغير المتناهي بمعني أنّه محيط بوجوده علي ما سواه خلاف البراهين العقلية والنقلية كما مرّ.

مضافا إلي أنّ التناهي و عدمه - بهذا المعني - بالنسبة إلي ذاته سبحانه من ملكات المقدار والمخلوق و لا يتّصف بهما ذاته القدّوس الأزلي.

و بعبارة أُخري: أنّ عدم تناهي الذات - بحيث تحيط و تشمل بوجود ها جميع ما سوي الله - و التناهي من شؤون ذي الأجزاء و ما كان ذا مقدار و عدد و لا ينسب إلي ما هو مباين و متعال عنه و منزّه عن الزمان و المكان و عن قابليّة الاستعداد الوجودي. و امكان المزاحمة بين الموجود المخلوق ذي أجزاء و مقدار و عدد و ا لقابل للزيادة و النقيصة ..... و بين الموجود المتعالي عن ذلك كله و المبائن عن خلقه، ممنوع؛ إذ ليست النسبة بينه سبحانه و بين خلقه، نسبة القرب و البعد و الدخول و الخروج و النهاية و اللانهاية و.... لأنّها من ملكات المقادير و المخلوقات، و آية المصنوعية و المخلوقية و الاحتياج و لا تتّصف بها ذاته المتعالية عن ذلك كما هو واضح.

قال المصنّف في ص 31:

«الثاني: أنّ هذه الصفات عين ذاته تعالي، و كذلك كلّ واحد منها عين

الآخر؛ لما عرفت من أنّ ذاته المقدّسة أعلي مراتب الوجود ببساطتها، فلا يشذّ منه مرتبة من مراتبها من الوجودات المتكثّرة. و لو أردت المثال لذلك و للّه المثل الأعلي، تأمّل في النور، فإنّ أعلا مراتب النور نور واحد بسيط، و حاوي لجميع ما دونه من المراتب، و عين تلك المراتب».

أقول: إنّ معني واجدية ذاته سبحانه لمراتب الوجود ثم التمثيل لذلك بالنور و حواية ذلك لجميع مراتب ما دونه بل عين تلك المراتب، هو وحدة الوجود و عينيّة ذاته القدوس - العياذ بالله - لمراتب مادونه. و هذا فساده أظهر من أن يخفي؛ إذ كيف يمكن أن نعتقد أنّه سبحانه مع تنزّهه عن الجزء و الكلّ و المادّة و المقدار و الشبه و المثل و التركيب .... واجد لذلك كلّه بل عين ذلك.

و تأويلاتهم الباردة في المقام - من إرجاع أدلّة التنزيه و الأخبار المذكورة إلي جهة الماهية لا الوجود - بعد قولهم بأصالة الوجود و اعتبارية الماهية و عدميتها - واضح البطلان لا يشك فيه ذو مسكة و انصاف.

فالاعتقاد بوحدة حقيقة الوجود - و لو كانت ذات تشكّك و مراتب متفاوتة - يستلزم عدم تصوّر مرتبة إلا و هي قابلة للزيادة و الكمال فلا تقف إلي حدّ

و مرتبة غير قابلة للاشتداد إلا و يتصوّر أشدّ و أتمّ منها؛ لأنّ ذلك خلاف ذاتها فلا يمكن - و الحال هذه - إثبات الباري تعالي كما لا يخفي.

مضافاً إلي أنّ ذلك لا يتصوّر إلا في ما كانت نسبة الأشياء إلي الخالق تعالي نسبةَ العينيّة و السنخيّة لا الخالقية و المخلوقية؛ لأنّ تصوّر التفاضل و الاشتداد و عدمهما بين الشيئين، فرع السنخية و المشابهة لا البينونة.

فالاعتقاد بكون المخلوق مرتبةً من ذات الخالق، ينافي القول بوجود ما سوي الله و مخلوقيّته؛ فإنّ ما سوي الله فعل له تعالي أوجده و أبدعه بمشيّته و إرادته لا من شيء أي لا من رشح و إشراق من نفسه و لا من تطوّر و تشأون في نفسه.... و علي هذا فليس ما سوي صادراً عن ذاته تعالي حتي يكون جزئه أو كلّه أو مرتبة من مراتب وجوده أو.... بل الله تعالي أحدث و اخترع الخلق بالإرادة و المشيّة لا بالذات.

قال المصنّف في ص 31:

«الثالث: أنّ الاختلاف بين تلك الصفات مع الذات و بعضها مع الآخر، إنّما هو في المفهوم، كاختلاف مراتب الوجود كلاًّ مع الآخر، و من هنا لا يصحّ أنّ يقال: إنّه تعالي علم و قدرة و حياة و سمع و بصر و هكذا؛ لأنّ كلّ منها مرتبة

من مراتب الوجود، و هو تعالي أعلي المراتب».

أقول: بعـد إبطـال القول بالمراتب للوجود و بطلان القول بأنّه تعالي أعلي مراتب الوجود، يظهر بطلان ما يتولّد منه و يتفرّع عليه. و لا يلزمنا البحث مفصّلاً عن حول صـفاته تعالي (كالعلم و القدرة و الحياة...) بعد وضوح أنّ مذهب أهل البيت عليهم السلام في صفاته تعالي أنّ صفات الذات عين الذات، فمن راجع الأخبار يعلم أنّه سبحانه، علمٌ و حياةٌ و قدرة.... و ليست هذه الصفات إلا الذات المجرّد عن كلّ قيد و تقيّد.

قال المصنّف في ص 31:

«و كـذا لا يصـحّ أن يقال: العلم قدرة، و القدرة حياة و هكذا؛ لأنّ كلّ واحد منها مرتبة مخالفة لمرتبة اُخري، بل يقال: إنّه تعالي عالم قادر حيٌّ سـميعٌ بصـيرٌ و هكـذا، و كـذلك يقال: العالم قادر، و القادر حيٌّ، و الحيُّ سـميع و هكذا؛ لأنّ وجوده تعالي أعلي المراتب، و حاوي لجميع المراتب».

أقول: بالرجوع إلي ما ذكرناه آنفاً يظهر ما في هذه العبارة، مضافاً إلي محاذير اُخري لا مجال لذكرها هنا.

ص: 18

قال المصنّف في ص33:

«أمّا الصفات الجلالية، أي: صفات النقص المعبّر عنها بالسلبية، أي: سلب النقائص، و هي كلّ صفة تكون موجبة لمحدودية الذات، و لفاقديتها بعض مراتب الوجود، فهي منفية عن ذاته المقدّسة»

أقول: قد تقدّم ما في هذه العبارة من الاشكال حيث إنّه فرض أنّ الله تعالي «وجود» و الوجود له مراتب بالشدّة و الضعف و النهاية و اللانهاية.

قال المصنّف في ص33:

«و قد عرفت أنّه تعالي صرف الوجود، و بحت الوجود، و لا ماهية له و لا حدّ، فلا تركيب».

أقول: قد تقدّم آنفاً ما فيه.

قال المصنّف في ص33:

«و كذا ظهر عدم كونه تعالي جوهراً، و لو كالعقل المجرّد عن المادّة ذاتاً و فعلاً؛ لأنّه أيضاً مركّب عن الوجود و الماهية».

ص: 19

أقول: لا يخفي أنّ المراد من العقل عند الفلاسفة ليس هو العقل الذي نعتقد أنّه من شرائط العامة للتكليف في كلّ شخص، بل المراد منه هو العقول العشرة .... و هو ما يسمّي في الشرع – عندهم – بالملائكة و قد ذكر جمع و منهم صاحب الشوارق بأنّ المراد من العقل العاشر (أي العقل الفعّال) هو جبرائيل، و هو مجرّد ذاتاً و فعلاً عندهم. و المصنّف و إن كان قائلاً بتجرّد العقل و لكن اعترف في بحث المعاد بجسمانيّة الملائكة تبعاً للأخبار و الآثار، لعلّه لا يخضع للاصطلاح التي عندهم.

علي كلّ حال، أنّ الاعتقاد بوجود الموجود البسيط و عالم المجرّدات من الاوهام و لا دليل عليه، و يدلّ علي ما ذكرناه طوائف من الاخبار المتواترة:

منها: أنّ الائمّة عليهم السلام اكتفوا في مقام بيان وصفه تعالي و حصر عنوان الخالق و المعبود بنفي الجسميّة و الصورة و الشبه.... و هذا لا يتمّ إلا بإنكار المجرّدات و إلا يلزم دخول المجرّدات في هذه الاوصاف و عدم حصر الخالق و المعبود فيه تعالي.

منها: ما تدلّ علي التغيّر و التبدّل و الفناء و الزوال و.... لغيره تعالي و هو ينافي الاعتقاد بوجود المخلوق المجرّد عن الزمان و المكان و المقدار و...

منهـا: ما دلّ علي أنّ ما سوي الله تعالي متجزّيء و منقسم بالقلـة و الكثرة. فهـذه الأخبار و غيرها تـدلّ علي اختصاص تلك الصـفات بالله تعالي. و لو قيل بوجود مجرّد سوي الله لكانت مشتركة مع الله سبحانه فيها.

منها: الأدلـة القطعيـة الدالـة علي حـدوث ماسوي الله تعالي تـدلّ علي ذلك؛ لأنّ كلّ من قال بوجود العقل المجرّد ذاتاً و فعلاً، قال بقدمه المستلزم لقدم العالم و القائل بالقديم سوي الله و إن كان إمامياً كافر باجماع المسلمين.

و قد ثبت في محله أنّ النفس(1)

و العقل مادية، أجسام لطيفة. و كذا الملائكة التي تسـمّي عند الفلاسفة بالعقول، فانها اجسام لطيفة نورانية اولي اجنحة مثني و ثلاث و رباع و اكثر قـادرون علي التشـكل بالاشـكال المختلفـة و انّه سـبحانه يورد عليهم بقـدرته مـا يشاء من الاشـكال و الصور علي حسب الحكم و المصالـح و لهم حركـات صـعودا و هبوطـا و كانوا يراهم الانبياء و الاوصـياء عليهم السـلام و القول بتجردهم و تاويلهم بالعقول و النفوس الفلكية فاسد باطل و طرح للاخبار المتواترة بلاحجة.

1- - فلاحظ (شرح رساله) اعتقادات: 304 - 319.

قال المصنّف في ص34:

ولوجوده (تعالي) حدّان: وجودي، و عدمي، و فاقد لمراتب كثيرة من الوجود؛ لأنّ نسبة المحدود إلي غير المحدود كنسبة المتناهي إلي غير المتناهي.

أقول: تقدّم ما فيه فيما سبق.

قال المصنّف في ص34:

الغني أمر وجودي، و هو واجديته لجميع مراتب الوجود، و الاحتياج عبارة عن فقدان بعض المراتب.

أقول: قد مرّ ما فيه.

قال المصنّف في ص 36:

تزييف قاعدة الواحد لا يصدر منه إلّا الواحد... و استدلّوا علي ذلك: بأنّه لا بدّ من مناسبة و ربط بين العلّة و المعلول، و إلاّ لزم أن يؤثّر كلّ شيء في كلّ شيء، و عليه فذاته المقدّسة تكون في غاية البساطة و الوحدة، و لا ربط بين البسيط و المركّب، و بين الواحد و المتعدّد.... ثمّ أشكل عليه بأنّ إطلاق العلّة التامّة علي اللّه تعالي غلط صرف؛ لأنّه يلزم سلب القدرة و الاختيار، بل قد

عرفت آنفاً تبعية أفعاله تعالي للمصالح و المفاسد.

أقول: لا يخفي أنّ اطلاق العلة و المعلول – بالمعني المصطلح عند الفلاسفة ـ علي الله تعالي و خلقه فاسد بالبراهين العقلية و النقلية كما بين في محلّه و اعترف بذلك الماتن رحمه الله.

و الذي يجب أن يعلم هنا: أنّ الالتزام بقاعدة «الواحد» موجب لإنكار كثير من ضروريات المذهب و مسلماته كإنكار قدرته تعالي و اختياره و إنكار الخلق و الايجاد لا من شيء و حدوث العالم و البينونة بينه تعالي و بين خلقه و....(1)

و نعم ما قال العلامة المجلسي رحمه الله في هذا المقام: و لعمري! من قال بأنّ الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد و.... كيف يؤمن بما أتت به الشرايع و نطقت به الآيات و تواترت به الروايات من اختيار الواجب و أنّه يفعل ما يشاء و يحكم ما يريد....(2)

قال المصنّف في ص 38:

«فهنا اُمور ثلاثة: العلم بالصلاح و هو المراد من الإرادة و الإيجاد، و هو

1- – فلاحظ شرحنا علي تجريد الاعتقاد.

2- – بحار الانوار: 8/328.

المراد من المشـيئة، و الموجَد بالفتح و هو المراد من الشـيء، و لا نجد أمراً رابعاً نسمّيه باسم الإرادة أو المشيئة، مضافاً إلي أنّ ذاته المقدّسة ليست محلاً للحوادث، فلا يعرضه شيء».

أقول: المسـتفاد من القرآن و العترة أنّ الإـرادة من الله تعـالي هي فعـل الله و إحـدا ثه و إيجاده و ليست الإرادة بمعني الابتهاج و لا بمعني المراد و لاـ بمعني الاختيـار و لا بمعني العلم. و الأخبار في ذلك كثيرة جـداً، منها: ما في صـحيح عاصم بن حميـد عن أبي عبـدالله عليه السـلام: «إنّ المريد لا يكون إلا لمراد معه بل لم يزل الله عالماً قادراً ثمّ أراده. و منها: ما في صـحيح محمد بن مسـلم عن أبي عبدالله عليه السلام: «المشية محدثة» و....(1)

و أمّـا مـا أفـاده رحمه الله: «من أنّ ذاته المقدّسـة ليست محلاًّ للحوادث، فلا يعرضه شـيء» فنقول: الارادة و المشـية من صـفات الفعل و الحـادث مثـل الخلق و الرزق و الكلاـم و لاـ يلزم من صـفات الفعل و كونها حادثـة، عروض شـيء عليه تعالي و وقوع ذاته سـبحانه محلاً للحوادث كما هو واضح. نعم حدوث صفات الذات عليه تعالي يلزم ما ذكره رحمه الله تعالي.

1- - فلاحظ تنزيه المعبود: 173-179.

قال المصنّف في ص41:

«أنّ الإرادة من صفات الذات، و مرجعها إلي نوع خاصّ من العلم، كالسمع و البصر و الإدراك و نحوها».

أقول: كون ارادة الله تعالي من صفات الذات يستلزم المفاسد الكثيرة.(1)و نعم ما أفاد القاضي سعيد القمي حيث قال: «إنّ حدوث الارادة و المشية من مقرّرات طريقة أهل البيت عليهم السلام بل من ضروريات مذهبهم»(2)

و قد سبقه في ذلك الشيخ الكليني و الصدوق و المفيد و الطوسي و الحلبي و رحمهم الله تعالي.

قال المصنّف في ص43:

«إنّ جميع أسبابه تحت قدرته (تعالي) و مشيئته حتّي اختيار العبد و استناده إلي العبد، لصدوره عنه باختياره الذي هو أحد الأسباب التي أوجد اللّه تعالي».

1- - ذكرناها في شرح رساله اعتقادات علامه مجلسي 175-185، و شرح تجريد الاعتقاد.

2- - شرحه علي التوحيد: 2/507.

أقول: قد تقدّم بعض الكلام فيما سبق.

قال المصنّف في ص44:

«إنّ البداء في أفعاله تعالي من مسلّميات مذهب الشيعة، و قد ورد به أخبار كثيرة، خلافاً للعامّة العمياء. و الوجه فيه: أنّ أفعاله تعالي قد تقدّم أنّه موافق للحكم و المصالح بمقتضي عدله، و من الواضح أنّها تختلف باختلاف الأشخاص و الأزمان و الحالات، سيّما الحالات البشرية».

أقول: إنّ الاعتراف بالبداء يحثّ علي العبادات و يرغّب في الصدقات و يوجب التدارك لما فات و الاصلاح لما آت و..... و عليه مدار استجابة الدعاء و الرغبة و الرهبة الموجبتين للطلب و تحمّل المشقّة و وقوف العبد بين الخوف و الرجاء و طلب السعيد الثبوت علي سعادته و الشقيّ المحو عن الشقاء.

قال المصنّف في ص45:

«إنّه كما يجب الاعتقاد بالتوحيد الذاتي و الصفاتي كما تقدّم بيانهما، كذلك يجب الاعتقاد بالتوحيد الأفعالي، أي: جميع أفعال الربوبية صادرة عن ذاته المقدّسة،

و لا شريك له و لا وزير له».

أقول: و ما قد يُسمع من كلام بعضهم في معني التوحيد الافعالي من «أنّه لا فعل إلا فعله تعالي كما لا وجود إلا وجوده» عاطل و باطل بالادلة العقلية و النقلية القطعية.

قال المصنّف في ص45:

«ثمّ للتوحيد الأفعالي مراتب قشر القشر، كإقرار المنافق، أو قشر كإقرار العامّة، و ليست كإقرار الخواصّ، و لبّ اللبّ و هو المعبّر عنه بالفناء».

أقول: و لا يخفي أنّ الفناء في الله يمكن أن يفسّر بوجوه:

الاول: أنّ العبد يفني هواه في هوي الله تعالي و إرادته في إرادة الله و لا يريد إلا ما أراد الله سبحانه و هذا معني صحيح و يسمّي بالفناء الاراديّ.

الثاني: بمعني توجّه الانسان إلي الله تعالي و الغفلة عن جميع ما سواه حتي عن نفسه و هذا أيضاً صحيح و يسمّي بالفناء الحكمي.

الثالث: بمعني الوصول في ذاته سبحانه و فناء العبد في ذاته عزّوجلّ و هذا معني فاسد بالأدلة القطعيّة العقليّه و النقليّة و هذا هو مراد القائل بوحدة الوجود من العرفاء و الفلاسفة.

قال المصنّف في ص46:

«أنّ واجب الوجود منحصر في الذات المستجمع لجميع الصفات الكمالية» أقول: اللائقة بذاته القدّوس.

و قال: «إنّ جميع ما في الوجود صادر عنه ليس إلاّ» أقول: بالإرادة و المشيّة الحادثة.

قال المصنّف في ص 144 «بحث

الامامة»:

من الشرائط المعتبرة في الإمام الأكملية و الأفضلية علي جميع الرعية في جميع الكمالات البشرية، و الصفات الانسانية، و هذا الشرط يتضمّن اُموراً:... الثاني: كون تلك الملكات كلّها في أعلا مراتبها؛ لوضوح أنّ كلاً منها له مراتب غير متناهية، و كلّ مرتبة دون المرتبة العليا ناقصة بالنسبة إلي فوقها،

فتكون كالفاقد لها، و المراد من أعلا المراتب التي يمكن أن يكون الانسان واجداً لها.

أقول: من راجع الأخبار و تأمّل فيها يجد الأخبار الكثيرة تدلّ علي أنّ المحلّ قابل والله تعالي يقدر علي الإفاضة و الإعطاء بما يشاء علي علمهم و درجاتهم و... فلاحظ روايات إزدياد علومهم عليهم السلام في «ليالي القدر» و «الجمعه» و «يؤماً فيوماً» و «آناً فآناً».

قال المصنّف في ص324 «بحث المعاد»:

وأمّا الروح الإنساني المعبّر عنها بالجوهر الملكوتية واللطيفة الربّانية، فهو جوهر مجرّد عن المادّة والمادّيات، خلقه اللّه بقدرته من عالم الأمر من المجرّدات العلوية، لا مادّة له ولا صورة، وليس له أبعاد ثلاثة، ولا يقبل القسمة ولا التجزية، وليس له مكان، ولا يكون حالاً في شيء ولا محلاً لشيء، ولا يدخل في شيء، ولا يخرج من شيء.

أقول: قد تقدّم في بحث التوحيد أنّ القول بعالم المجرّدات و بوجود مجرّد سوي الله تعالي أمر موهوم لا دليل عليه بل الدليل علي خلافه. و قد قلنا

هنـاك «أنّ الروح جسم لطيف قـد أُلبس قالبـاً كثيفـاً» و تـدلّ عليه الروايات المتواترة. والأدلـة علي تجرّدها مدخولـة كما حقّق في محلّه. و البحث عن جسميّة الروح و دفع التوهّمات التي ذكرها المصنّف – فيما سيأتي - لإثبات تجرّد النفس، يقتضي مجالاً أخر.

قال المصنّف في ص324 «بحث المعاد»:

والحقّ أنّ تعلّقه (الروح) بالبـدن تعلّق تدبّري وارتباطي إحاطي، كإحاطة اللّه تعالي بمصـنوعاته بالإحاطة القيّومية «من عرف نفسه فقد عرف ربّه»(1)

أقول: لو لـم نناقش في سنده فنقول: هذا الحديث يدلّ علي الآيات الأنفسي كآيات أُخري تدلّ عليها و لا يرتبط بما استدلّ له.

قال المصنّف في ص 325 «بحث المعاد»:

(في اثبات وجود الروح) أنّا نشاهد بالوجدان أنّ العقل ربما يقوي مع ضـعف البدن، ويضعف مع قوّته، ألا تري أنّ الأنبياء والأولياء والعلماء والفلاسفة كيف يكون عقولهم في المراتب العالية، مع كون أبدانهم الشريفة

1- . مصباح الشريعة ص 13، بحارالأنوار 2: 32 ح 22 .

نحيفـة ضـعيفة، و بالعكس كثير من الناس يكون أبـدانهم في غايـة القوّة و عقولهم في غايـة الضـعف، فلو كان الروح مادّيّاً غير مجرّد لزم أن يقوي بقوّة البدن ويضعف بضعفه.

أقول: هذه الأدلة لإثبات تجرّد النفس أوهن من بيت العنكبوت و الجواب عنها يقتضي مجالاً آخر.

«تبصرة»

قال المصـنّف:« ألا تري أنّ .... الفلاسفة كيف يكون عقولهم في المراتب العالية...» أقول: كلّما شاهدنا من أعاظم الفلاسفة و أكابرهم في كتبهم و آثارهم هو تخالف آرائهم و كلماتهم للأنبياء و الأوصـياء عليهم السلام الذين هم أرباب العقول الكاملة و أصحاب البصائرة النافذة و كلماتهم هو الموافق للعقول النيّرة و الأفهام المسـتقيمة. و هذا أظهر شاهد علي سـخافة عقلهم و رأيهم، مثلاً لاحظ كلمات ملاصدرا في التوحيد فإنّه يقول: «فكما وفّقني الله بفضـله و رحمته علي الإطلاع علي الهلاك السـرمدي و البطلان الأزلي للماهيّات الإمكانيّة و الأعيان الجوازيّة، فكذلك هداني ربّي بالبرهان النيّر العرشي إلي صراط المستقيم من كون الموجود و الوجود منحصرة في حقيقة

واحدة شخصيّة لا شريك له في الموجوديّة الحقيقيّة و لا ثاني له في العين و ليس في دار الوجود غيره ديّار. و كلّما يتراءي في عالم الوجود أنّه غير الواجب المعبود فإنّما هو من ظهورات ذاته و تجلّيات صفاته التي هي في الحيقيقة عين ذاته»(1)و

قال: «إنّ واجب الوجود بسيط الحقيقة غاية البساطة و كلّ بسيط الحقيقة كذلك فهو كلّ الأشياء، فواجب الوجود كلّ الأشياء لا يخرج عنه شيء من الأشياء».(2)

و لاحظ كلماته في المعاد فتارة ينكر جسمانيّة المعاد و يوّول بالبدن المثالي.(3) و يقول: «بأنّ الجنّة الجسمانيّة عبارة عن الصّور الإدراكيّة القائمة بالنفس الخيالية».(4) و تارة ينكر خلود أهل النار علي وجه التعذيب و يقول: «إنّهم يلتذّون بما هم فيه من نار و...» و مخالفة هذه الكلمات للبراهين العقلية القطعيّة و محكمات الكتاب و متواترات العترة واضح لائح لمن له أدني معرفة و تحصيل و اطلاع علي أوضاع الشريعة.

1- - الاسفار: 2/292.

2- - الاسفار: 2/368.

3- - الاسفار: 9/31.

4- - الاسفار: 9/342 فصل 27.

قال المصنّف في ص326 «بحث المعاد»:

وهـذا دليل قوي علي تجرّدها، إلي غير ذلك من الوجوه. وهذا مع قطع النظر عن الآيات والأخبار الدالّة علي المطلوب، ومع قطع النظر عن قاعدة إمكان الأشرف المثبتة للعقول المجرّدة.

أقول: إبطال قاعدة إمكان الأشرف و العقول المجرّدة يقتضي مجالاً آخر و قد أجبنا عنها بوجوه كثيرة في شرحنا علي تجريد الاعتقاد.

قال المصنّف في ص326 «بحث المعاد»:

لا ـ يخفي أنّ فنـاء كـلّ شـيء بزوال صورته، وتفرّق أجزائه، وتبـدّل موادّه، والمجرّد إذا لم يكن له صورة ولا أجزاء ولا مادّة، فكيف يتصوّر له الفناء والزوال.

أقول: كمـا يمكن إيجـاد المجرّدات ـ علي فرض وجودهـا ـ يمكن أيضـاً إعـدامها. إلا ـ أن يقـال: إنّ المجرّد لا ـ يمكن إيجاده كما لا يمكن إعدامه؛ لأنّه قديم و من قواعدهم المسلّمة «ما ثبت قدمه امتنع عدمه». و لكنّه ينافي التوحيد و يساوق الشرك؛ لأنّ التأثير في القديم محال.

قال المصنّف في ص328 «بحث المعاد»:

«تذكرة:فاعلمي يا أيّتها النفس أنّ المدّة في الاستكمال قصيرة، وتحصيل الكمالات صعبة عسيرة، والعوائق والموانع كثيرة، فلا تهنئي ولا تغفلي، فإنّ لك غداً حسرة طويلة. ثمّ إنّه ثبت في الحكمة في بحث اتّحاد العقل والعاقل والمعقول أنّ تلك الصور العلمية، والملكات النفسية، والأخلاق الفاضلة، والعبادات الإلهية، كلّها ليست من العوارض العارضة للعقل، كالصور الارتسامية، بل يورث سعة الروح وقوّته وعظمته، فهي تتّحد معه اتّحاداً حقيقياً لا تركيبياً انضمامياً».

أقول: ما ذكره الماتن من الموعظة في بيان قصر العمر و صعوبة تحصيل الكمالات و وجود الموانع الكثيرة و الحسرة الطويلة في يوم الحسرة أمر وجيه فجدير لأهل التقوي الاهتمام الشديد التام بهذا الأمر ضرورةً و عدم إهمالها بذلك. و لكنّه استشهد بما ثبت في بحث الفلسفة «من اتحاد العقل و العاقل و المعقول» مع أنّ فساد هذه القاعدة و ما اشتملت عليه من منافاتها لشريعة القويمة غنيّ عن البيان. و هذا من غرائب ما ذهب إليه و لا يكاد ينقضي تعجّبي من المصنّف كيف ذهب يميناً و شمالاً.... في بيان المعارف الإلهيّة و

تشريح القواعد الدينيّة مع أنّ المراجعة بالأخبار و الآثار يغنيه عن التمسّك بهذه الوجوه الواهية و السلوك لأمثال هذه المسالك المظلمة.

قال المصنّف في تعليقة الكتاب في ص337 «بحث المعاد»:

المراد (بالصورة التي بها يمتاز الأجسام بعضها عن بعض، و هي بمنزلة الفصول للأجناس....) الصورة الجسمية، وإلاّ فسيأتي وجود الصور بلا مادّة، كالقالب المثالي، والصور البرزخية، والمثل الأفلاطونية علي القول بها.

أقول: ما ذكره رحمه الله في هذه التعليقة غير تامّ؛ فإنّ الروح بعد الموت تتعلّق بالبدن اللطيف المثالي الشبيه بالبدن الدنيوي، لا الصورة بلا مادّة كما هو مسلك الفلاسفة.....

قال المصنّف في ص339 في «بحث إثبات المعاد الجسماني»:

إنّه قد حقّق في محلّه إثبات الحركة الجوهرية، وهي أنّ موضوع تلك الحركة هو صورة ما التي بمنزلة الكلّي الطبيعي الموجودة بوجود أوّل صورة للهيولي.... وإن كانت الصور تتبدّل آناً فآناً، وهذه الصورة الكلّية متّحدة مع الهيولي الجسمية الباقية في تبدّلات الأجسام. وحينئذ فإن عدمت الصور

بالكلّيـة، وعـدمت تلك الصورة، وعدمت الهيولي، فإعادته شـيء آخر؛ لأنّ شـيئية الشـيء بالصورة. وأمّا إن بقيت هذه الصورة الكلّية، فهي حافظة للوحدة، ويقال: هي هي، وهذا ممّا لا إشكال فيه، ولا شبهة تعتريه.

أقول: إثبات المعاد الجسماني بالأدلة القطعيّة الشرعيّة من الكتاب و السنّة و لا يحتاج إلي هذه المنسوجات التي لا طائل تحته.

قال المصنّف في ص357 «بحث المعاد»:

وأمّـا القول الخـامس المنسوب إلي جماعـة من المتكلّمين وكثير من الأخبـاريين من إنكار المعاد الروحاني، فهو مبني علي إنكارهم الروح المجرّد، وأنّ المجرّد مختصّ بـذات اللّه تعـالي، وتخيّلهم أنّ القول بالتجرّد في الممكنات يوجب الشـرك، وقـد تقـدّم في أوّل هـذا الكتاب البراهين المثبتة لتجرّد الروح.

أقول: الأدلـة التي أُقيمت علي تجرّد الروح كلّها مدخولـة و محجوجة بالأدلة القطعيّة التي تدلّ علي خلافها. والالتزام بالمعاد الجسـماني و الروحاني لا يتوقّف علي تجرّد الروح بل ثابت بالادلة الشرعيّة القطعيّة.

ص: 36

قال المصنّف في ص362 «بحث المعاد»:

أنّه قد اختلفت الكلمات في حقيقة الملائكة، فذهب جماعة من الحكماء أنّهم عقول مجرّدة عن المادّة والصورة من العقول الطولية والعرضية والكلّية والجزئية، الصادرة عن الواجب تعالي بالترتيب المذكور في كلماتهم. وذهب جماعة منهم بأنّهم أرباب الأنواع والمثل الأفلاطونية، لهم صور عارية عن الموادّ، خالية عن القوّة والاستعداد، المدبّرة لعالم الخلق. وذهب جماعة بأنّهم عبارة عن القوي، كالقوّة القاضية والنامية ونحوها. ثمّ قال: نحن لا نتاحاشا عن وجود العقول المجرّدة والمثل الأفلاطونية، لكن لا لما ذكروه من أصلهم.....

بل مقتضي الظواهر القرآنية أنّ الملائكة أجسام، كقوله تعالي: «أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ»(1)

و قوله تعالي: «يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلائِكَةُ صَفًّا»(2)

و قوله تعالي: «تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ»(3)

إلي غير ذلك من الآيات. بل الأخبار متواترة

1- سورة فاطر: 1 .

2- سورة النبأ: 38 .

3- سورة القدر: 4 .

ناصّة في كيفية عباداتهم ونزولهم و صعودهم و نحوها، غاية الأمر ليسوا من تلك العناصر المركّبة، بل أجسام لطيفة ألطف من الهواء ومن الجنّ، وليس خارجاً عن قدرة الخالق إيجادهم، فهم أجساد نورية متشكّلة بأشكال مختلفة.

أقول: هذه الأقوال التي ذكرها أشبه بأضغاث الأحلام و إنكار لما ثبت في الدين ضرورة من النصوص المتواترة القطعية في الملائكة و كيفيّة شؤنها..... فلاحظ بحار الأنوار حيث جمع العلامة المجلسي رحمه الله تعالي الأخبار الواردة فيها في مجلّد، فمن راجعها لا يبقي له شك في جسمانيّتها و عدم تجرّدها كما اعترف به المصنّف في المتن و إن رجع عنه في التعليقة في هذا الموضع حيث قال: «الآيات والأخبار يمكن انطباقها علي الصورة بلا مادّة، فليست صريحة في الجسمية.» و لكنّه مخالف لصراحة الأخبار الكثيرة التي من راجع إليها لا يبقي له ريب فيما ذكرناه.

قال المصنّف في ص372 في «سؤال القبر»:

وما تري في بعض الأخبار من جلوسه وكتبه بقلم يده ومداد فمه وصفحة كفنه جميع ما صدر منه في هذه النشأة، وإلقائه في عنقه إلي يوم القيامة، وكذا ما

ورد في فشار(1) القبر، إلي غير ذلك، فهو وارد علي باطن هذا البدن لا ظاهره، ويتألّم أو يتنعّم الروح منه أشدّ تألّم وتنعّم.

ثمّ قال: والعجب من صاحب الكفاية في دعواه تواتر الأخبار في كون هذا البدن العنصري مورداً للسؤال والعذاب، بل دعوي ضرورة الدين. ثمّ أجاب بقوله: إن كان المراد هذا البدن بباطنه مع تعلّق الروح الإنساني به، فنعم الوفاق وهو حقّ. وإن كان هذا البدن بظاهره مع الحسّ والحركة الحيوانية، فلا دليل عليه فضلاً عن التواتر والضرورة.

أقول: تأويل الأخبار الدالة علي دخول الروح في البدن العنصري الدنيوي و وجود ضغطة القبر علي هذا البدن مع عدم امتناعه، لشبهة موهوم، بعيد عن دأب المتّقين و العلماء المتمسّكين بالقرآن و العترة. فبالرجوع إلي مجاميع الحديثيّة يظهر دلالة الأخبار علي خلاف ما ذهب إليه السيّد المصنّف .

1- كلمة فارسية بمعني العصر والتضايق في القبر .

قال المصنّف في ص372 «بحث المعاد»:

إنّ الروح قد تعلّق بعد مفارقة هذا البدن إلي القالب المثالي الذي هو شبيه هذا البدن، لكن الصورة فقط بلا مادّة عنصرية.

أقول: قد تقدّم سابقاً بطلان هذا الإدّعاء أي الصورة بلا مادّة، فلاحظ.

قال المصنّف في ص410 «بحث المعاد»:

والقدر المسلّم من الإحباط الكفر والضلالة، فإنّهما يحبطان جميع الحسنات، قال تعالي: «وَقَدِمْنا إِلي ما عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْناهُ هَباءً مَنْثُوراً»(1).....

وأمّا سائر المعاصي، فلم يقم دليل قطعي علي حبط الأعمال الصالحة بها.

أقول: قد ورد بعض الأخبار في أنّ إتيان بعض المعاصي يوجب حبط بعض الطاعات كقوله عليه السلام: «إِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَب» و... كما أنّ إتيان بعض الطاعات يوجب تكفير بعض السيّئات، فلاحظ الأخبار في ذلك حتي تظهر لك ما ذكرناه و قد اعترفه المصنّف في التكفير دون الإحباط فتأمّل!

1- سورة الفرقان: 23 .

قال المصنّف في ص411 في «بحث المعاد فيما يسأل عنه يوم القيامة»:

«السؤال عن النعم الإلهية... وقد قال تعالي: «ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعيمِ»(1)

ولا ينافيه ما ورد في بعض الأخبار من تفسير النعيم بنعمة ولاية أميرالمؤمنين عليه السلام؛ لما ذكرناه غير مرّة أنّ الأخبار الواردة في تفسير الآيات لبيان المصاديق، فلا مانع من الأخذ بإطلاقها، ومن المعلوم أنّ الولاية أعظم مصاديق النعمة.

أقول: كلامه رحمه الله لايصحّ علي إطلاقه بل قد يكون لبيان المصاديق و قد يكون تفسيراً له و لا يشمل غيره....

قال المصنّف في ص417 «بحث المعاد في أصحاب الاعراف»:

وأمّا أطفال الكفّار.... فلعلّ اللّه يجعلهم في مكان غير الجنّة والنار يتنعّمون ببعض النعم. وأمّا الأخبار الدالّة علي أنّهم يؤمر بهم في دخول النار، فإن أطاعوا يصير النار لهم برداً وسلاماً فيدخلون الجنّة، وإن خالفوا فيدخلون النار، لا يناسب مع القواعد العدلية بظاهرها.

1- سورة التكاثر: 8 .

أقول: إذا أعطاهم الله تعالي في يوم القيامة ما كان للمكلّفين في الدنيا من الشرائط و أتمّ حجّته عليهم ثم اختبرهم هناك فهو لا ينافي قواعد الإمامية.

قال المصنّف في ص421 «بحث المعاد في الجنة والنار»:

وأمّا موضعهما، فلم نجد في الآيات والأخبار شيء يدلّ علي ذلك، إلاّ قوله تعالي: «وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرِي * عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهِي * عِنْدَها جَنَّةُ الْمَأْوِي»(1)

وإلاّ النبوي المروي عن أنس بن مالك «فوق السماوات السبع تحت العرش»(2)

والعلوي المروي عن أبي هريرة وسلمان عنه عليه السلام في جواب الجاثليق «الجنّة تحت العرش، والنار تحت الأرض السابعة السفلي»(3) ثمّ أجاب بقوله: أمّا الآية الشريفة، فلا دلالة لها؛ لأنّ الكلام في موضع سدرة المنتهي كالكلام في موضع الجنّة. وأما الخبران، فمضافاً إلي ضعف سنديهما كونهما أخبار آحاد لا يفيد في المقام شيئاً.

1- سورة النجم: 13 - 15 .

2- بحار الأنوار 8: 83 و 84 .

3- البرهان في تفسير القرآن 4: 728 و 5: 297 .

أقول: يمكن أن يستدلّ له بقوله تعالي: «فَتَلَقّي آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ فَتابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوّابُ الرَّحِيمُ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْها جَمِيعاً»(1) فأخبر الله تعالي عن أنّه أهبطهم بعد تلقي الكلمات و التوبة و هو يدلّ علي أنّ آدم عليه السلام هبط من فوق الأرض إليها. و قد ورد عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «.... اهبطا من سماواتي إلي الأرض فإنّه لا يجاورني في جنّتي عاص و لا في سماواتي...»(2) و ورد أيضاً أنّ آدم عليه السلام هبط علي جبل صفا... اللهمّ إلا أن يقال: إنّ هذه الأدلة و ما ذكره المصنّف رحمه الله في خلق الجنّة و النّار بعضها ورد في جنّة الدنيا و البحث في موضع جنّة الخُلد.

قال العلامة المجلسي رحمه الله في مرآة العقول:

و اختلف في أن جنة آدم عليه السلام هل كانت في الأرض أم في السماء؟ و علي تقدير كونها في السماء هل هي الجنة التي هي دار الثواب و جنة الخلد؟ أم غيرها، فذهب أكثر المفسرين و أكثر المعتزلة إلي أنها جنة الخلد، و قال أبو هاشم: هي جنة من جنان السماء غير جنة الخلد، و قال: أبو مسلم الأصبهاني و أبو القاسم البلخي، و طائفة هي بستان من بساتين الدنيا في الأرض كما يدل

1- - سورة البقرة 37، 38.

2- - تفسير العياشي: 2/11.

عليه هـذا الخبر، و اسـتدل أكثرهم بالوجه المـذكور في الخبر و أورد عليه بأن عدم الخروج إنما يكون بعد دخولهم بجزاء العمل لا مطلقا و الخبر يـدل علي أنه لا يخرج من يـدخله مطلقا، و يشـكل بـدخول الملائكة و دخول الرسول صـلي الله عليه و آله ليلة المعراج. إلا أن يأول بالدخول علي وجه الإسكان و النزول، لا علي وجه المرور و العبور، و الحق أن الجمع بين الايات في ذلك مشكل، إذ ظاهر أكثر الايات و الأخبار كونها في السـماء و كونها جنة الخلد و هذا الخبر و بعض الأخبار النادرة صريحة في كونها في الأرض، و للتوقف فيه مجال، و ظاهر الشيخ في التبيان و الطبرسي في مجمع البيان اختيار أنها دار الخلد و الله يعلم.(1)

قال المصنّف في ص444 «بحث المعاد في الخلود»:

حقّق في محلّه أنّ الأصل هو الوجود، والماهيـة أمر اعتباري، و الوجود مقول بالتشـكيك، له مراتب غير متناهيـة من حيث الكمال والنقص، والشـدّة والضـعف، وأفراد متفاوتـة أعلا مراتبه وجود الحقّ غير المتناهي شدّةً وعدّةً ومدّةً، وأدني مراتبه وجود مادّة الموادّ الهيولي الإمكانية، وبينهما مراتب

1- - مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج 14، ص: 230.

متفاوتة، فأين التراب وربّ الأرباب، وأين الممكن مع الواجب والفقير والغني والناقص والكامل.

أقول: قد تقدّم منّا في بحث التوحيد أنّ هذا القول أيضاً فاسد و كاسد و مآله إلي وحدة الوجود التي اعترف المصنّف بفسادها و يلزم منه السنخية و المشابهة بينه تعالي و بين خلقه بل العينيّة و غير ذلك من التوالي الفاسدة التي في القول بوحدة الوجود فلاحظ كتابنا «تنزيه المعبود في الردّ علي وحدة الوجود».

«قد تمّ بحمد الله تعالي في ثالث عشر شهر رجب المرجّب سنة 1441 قمري، مطابق 18/12/1398 ش، قم المقدسة، أنا العبد الفاني السيّد قاسم علي أحمدي»

«والحمد لله ربّ العالمين»

ص: 45

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: 9

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم 129، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹